التنمية الزراعية والريفية المستدامة

في إطار الأمن الغذائي

واستراتيجية الجمهورية العربية السورية لتحقيقه

الواقع والآفاق

إعداد

الدكتور محمد سعيد الحلبي

مستشار وباحث في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة إلى

مؤتمر التكامل العربي في مجال التنمية الريفية المستدامة

لتحقيق الأمن الغذائي العربي

٢٤ /٥/ ٢٠١٥

دمشق- الجمهورية العربية السورية

وقد تضمنت الورقة المواضيع الآتية:

- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة
- التعريف بمفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
- أهم نتائج استطلاعات الرأي الذي قامت به مؤسسة الفكر العربي حول الأمن الغذائي العربي بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٣
- دور المنظمات العربية في الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة
- دور منظمات الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة
- التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ في إطار الأمن الغذائي العربي
- اتجاهات التنمية الزراعية والريفية المستدامة في إطار الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية الواقع والآفاق المستقبلية

مقدمة

تنفيذاً لمقررات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر عام ٢٠٠٥ والتي تضمنت العمل على إعداد استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة بما يحقق التكامل الزراعي العربي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ .

وموافقة مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرياض عام ٢٠٠٧ على تلك الاستراتيجية العربية.

وبناء على ماالتزمت به منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والشركاء الرئيسيين المعنيين بالقطاع الزراعي وكذلك الأدوار التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والريفية .

فقد تم وضع التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة للعقدين ٢٠٠٥- ٢٠٢٥ في إطار الأمن الغذائي العربي.

والتي تم وضعها بالاستناد لتقارير ودراسات وأبحاث كل من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية.
- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة بدمشق.

وقد تناولت توجهات تلك الاستراتيجية كل مامن شأنه تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة مثل:

المياه – الأراضي– التطوير والتحديث التقني – بناء قدرات الموارد البشرية – الاستثمار الزراعي – تجارة السلع الزراعية – مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص – وغير ذلك.

وقد أعدت هذه الورقة تحت عنوان :

"التنمية الزراعية والريفية المستدامة في إطار الأمن الغذائي واستراتيجية الجمهورية العربية السورية لتحقيق ذلك / الواقع والآفاق المستقبلية"

والتي تضمنت:

- التعريف بمفهومي التنمية المستدامة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- دور المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتنفيذ التوجهات الرئيسية العربية والتي جاءت بناء على مقررات مؤتمري القمة العربي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥
- اتجاهات التنمية الزراعية والريفية المستدامة في إطار الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية في الواقع الراهن والآفاق المستقبلية حسب أهداف الخطتين الخمسينيتين العاشرة والحادية عشرة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ والتي استندت إلى المرتكزات والأسس العلمية والعملية للتنمية المستدامة في إطار الأمن الغذائي كتجربة رائدة لرسم الاستراتيجية التي من شأنها تحقيق الأهداف الوطنية من جهة والتكامل العربي المنشود للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في إطار الأمن الغذائي.

أولاً- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة

واكب العالم العربي الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة **منذ عقد سبعينات القرن الماضي** من خلال:

١-مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢.

٢-تقرير برونتلاند تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، والذي عرّف التنمية المستدامة على أنها : تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون أي تهاون فيما يخص الإيفاء باحتياجات الأجيال القادمة.

٣-الأجندة /٢١/ التي تبناها مؤتمر ريو سنة ١٩٩٢ ، والتي تهدف إلى اعتماد مبدأ التنمية المستدامة.

٤-المؤتمر العالمي للعلوم سنة ١٩٩٩.

كما شارك العالم العربي في الفعاليات والمناسبات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة على النحو الآتي:

- الإعلان العربي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٦.
- المبادرة العربية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢.
- اعتماد المبادرة العربية للتنمية المستدامة في القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤.

وتستند التنمية المستدامة إلى المبادئ الآتية:

- التوزيع العادل للثروات.
- تجنب الأضرار البيئية.
- احترام الموروث الثقافي المحلي.

- التوزيع العادل للحاجات الاقتصادية.

وهذا يتطلب العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوفير مامن شأنه زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي وفق أسس جديدة تراعي التوزيع العادل للدخل الوطني والنهوض بالمناطق الأقل نمواً من خلال الإدارة السليمة والرشيدة للموارد الطبيعية ورفع الوعي البيئي وتأهيل الكوادر المتخصصة بالأنظمة البيئية وإدارتها واستثمارها وفق أسس ومبادئ التنمية المستدامة.

ثانياً- التعريف بمفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال العقدين الأخيرين بعيد مقررات الفصل الرابع عشر من الأجندة /٢١/ لعام ١٩٩٢ والتي جاءت لتركز على الأمن الغذائي بشكل أساسي.

وقد أصبحت عملية التخطيط للتنمية الزراعية والريفية المستدامة تستهدف التحسين والتطوير المستدام لأنماط حياة الناس من خلال:

الزراعة – الغابات – الصيد – تربية الحيوان – تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوفير فرص العمل الكريمة والأنشطة الريفية . وبالتالي فإن التنمية الزراعية والريفية المستدامة لاتقتصر على تخفيض الآثار البيئية السلبية على التنمية، وإنما تتعداه إلى:

- تحسين قدرات وإمكانات سكان الريف الانتاجية والتوليد للموارد الطبيعية.
- التنمية المتكاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لسكان الريف.
- التخطيط للتنمية الزراعية والريفية المستدامة للاستثمار الأمثل لتشتمل النشاطات الاقتصادية المختلفة في الحياة والطاقة والصحة والتنوع الحيوي بالإضافة للزراعة.
- وتقوم الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية المستدامة على المحاور الآتية:
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن.
- الحفاظ على الهوية التراثية للريف.
- توفير الرفاه المادي والاجتماعي لحياة سكان الريف.
- التوزيع العادل لعائدات التنمية الاقتصادية بين سكان الريف والحضر.

ولتحقيق تلك الاستراتيجية لابد من وضع أهداف محددة من شأنها تحقيق التنمية الزراعية الريفية المستدامة مثل:

- تحسين مستوى الدخل لسكان الريف.
- تنويع النشاطات والخيارات الاقتصادية بما فيها الزراعة.
- توفير البيئة التحتية لتنمية الريف.
- توفير الخدمات العامة والاجتماعية.
- تأهيل وبناء قدرات الموارد البشرية في الريف.
- تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بهدف حمايتها وتنميتها من التدهور والاستنزاف.

وهذا يتطلب بشكل عام الأمور الآتية:

- تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة .
- تطوير آليات وإجراءات التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والحيوانية.
- تطوير البحوث والإرشاد والتعليم الزراعي والريفي.
- تطوير وتعزيز الحكم المحلي.
- تطوير الخدمات الصحية والاتصالات والنقل والانتقال.

ثالثاً- أهم نتائج استطلاعات الرأي

الذي قامت به مؤسسة الفكر العربي حول الأمن الغذائي العربي

بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٣

لقد استضافت مؤسسة الفكر العربي أكثر من عشرة خبراء في مجال الأمن الغذائي والذين يعملون لدى منظمات وهيئات عربية ودولية ودار الحوار بينهم حول واقع الأمن الغذائي العربي بحضور ومشاركة عدد كبير من الجمهور وقد دار الحوار حول نتائج أربعة أسئلة تم استطلاع الرأي حولها وهي على النحو الآتي :

السؤال الأول : هل الوطن العربي مهدد في أمنه الغذائي خلال السنوات القادمة ؟؟؟

الجواب : نعم ٨٣ %

لا ١٧ %

المجموع ١٠٠ %

السؤال الثاني : ما هي الأسباب الرئيسية لضعف الأمن الغذائي العربي ؟؟

الجواب :	**السبب**	**نسبة التأثير**
	التصحر وقلة المياه	١٤ %

السياسات الحكومية ٤٨ %

عزوف المزارعين عن الزراعة ١٤ %

الاعتماد على الخارج في تأمين الغذاء ٢٤ %

المجموع ١٠٠ %

السؤال الثالث : كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي العربي ؟؟؟

الجواب : على مستوى كل دولة على حدة ٤ %

من خلال التعاون الإقليمي ٢٧ %

من خلال التعاون العربي ٥٢ %

من خلال تنويع المصادر الخارجية ١٧ %

المجموع ١٠٠ %

السؤال الرابع : هل المشكلة في عدم التكامل العربي ؟؟؟

الجواب : نعم ٥٤ %

لا ٤٦ %

المجموع ١٠٠ %

وإن نتائج الاستطلاع تتطلب إعداد الدراسات والأبحاث لتوجيه استراتيجيات الأمن الغذائي نحو تصحيح السياسات والبرامج نحو معالجة المشكلات التي تجعل الأمن الغذائي العربي على الحال الذي أظهرته نتائج الاستطلاع

رابعاً- دور المنظمات العربية في الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة

لقد اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر عام ٢٠٠٥قراراً بإعداد استراتيجية للتنمية الزراعية بمايحقق التكامل الزراعي العربي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ .

وبناء على ذلك فقد أصدر مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرياض عام ٢٠٠٧ الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة وذلك من خلال الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وقد تحددت آليات عمل منظمة العمل العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والشركاء الرئيسيين المعنيين بالقطاع الزراعي على النحو الآتي:

١- وضع البرامج العربية لخدمة التطوير في الأداء وبرامج التدريب التحويلي للعمالة الوطنية العربية في الدول العربية الراغبة في ذلك للمساعدة في زيادة معدلات التنمية الزراعية العربية .

٢- إصدار الدليل الإعلاني للتنمية الزراعية العربية لمساعدة رجال الأعمال والمستثمرين العرب فيما يلي :

١/٢ البيانات الخاصة بالمشروعات الزراعية العربية .

٢/٢ تسويق الدليل محلياً وإقليمياً ودولياً .

٣- إصدار بطاقة قومية للعمالة الزراعية العربية وتسويقها بين الدول العربية ذات الكثافة الزراعية وذلك بتنظيم العمل بين الدول للاستفادة منها .

٤- إنشاء بنك التنمية الزراعية العربية لتمويل المشروعات الزراعية من الـدول ذات الفوائض المالية وتخصيصه لإيجاد فرص عمل مناسبة من خلال تقـديم القروض لمشاريع الشباب ودعم المشروعات الصغيرة .

٥- إيجاد صياغة عربية للتأمينات الاجتماعية في مجال التنمية الزراعية لخدمـة العمالة الزراعية في الدول العربية

٦- إنشاء الصندوق العربي لدعم المشروعات بين الدول الأعضاء للمساهمة فـي تشغيل العمالة العربية الزراعية ، ومنح الإستراتيجية المدرجـة فـي خطـط التنمية الزراعية العربية الأهتمام من الدول الراغبة في المشاركة فيها .

٨- تقديم التسهيلات اللازمة من الدول العربية لضـمان حريـة انتقـال العمالـة الزراعية ورؤوس الأموال ، ومنحهم الأفضلية على العمالة الأجنبية للمساعدة في مكافحة البطالة وتحقيق التكامل العربي .

٩- إصدار التشريعات اللازمة للقيام على أسس سليمة ومدروسة لتعزيز التعـاون في مجال التنمية الزراعية وزيادة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

١٠- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والتعاون في الريف العربي وتفعيلهـا من خلال دور منظمة العمل العربية ، وذلك لأنه من حيث الأهمية يتم تنفيـذه في المرحلة الأولي من الإستراتيجية، حيث تشتد الحاجة إلـى إعـادة هيكلـة مؤسسات صغار الزراع وإعداد الكوادر البشـرية المؤهلـة اللازمـة لإدارة وتشغيل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعاونية في الريف العربـي ، وذلك في إطار تقرير مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات التنموية العربية .

١١- زيادة الاهتمام من جانبي المنظمة في التدريب الزراعي المتخصص ، وذلك من خلال بناء القدرات البشرية الزراعية التي يتم تنفيذها من خلال المؤسسات والمنظمات العربية ذات الصلة بالتنمية الزراعية .

١٢- زيادة الاهتمام بالوعي الثقافي العربي بالنسبة للزراعة ، وذلك لأن الزراعة تعد من القطاعات الطاردة للعمالة ، ويصبح من الضروري تدعيم وتعزيز قدرة القطاع الريفي العربي على امتصاص الزيادة السنوية في قوة العمل العربي من خلال تفعيل دور المنظمة في ذلك الشأن.

١٣- تفعيل دور المرأة العربية الريفية والاهتمام بقضايها وحمايتها بهدف تنشيط مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية الزراعية ومسايرة ما يجري على الصعيد العالمي بشأن عمل المرأة وذلك من خلال لجنة شئون عمل المرأة العربية المكونة بالمنظمة .

١٤- إعداد البرامج والدورات التدريبية للمسئولين عن التنمية الزراعية في الدول العربية فيما يتعلق بمجالات العمل الصحي والسلامة المهنية الزراعية ، وإصدار أدلة استرشادية في مجال الصحة والسلامة المهنية للعمل الزراعي من واقع خطة عمل معهد الصحة والسلامة المهنية .

١٥- إعداد الدراسات وتقديم المشورة الفنية لتحسين ظروف وشروط العمل الزراعي .

١٦- المساهمة في تطوير قواعد المعلومات والبيانات الإحصائية التي تعني بقضايا العمل الزراعي .

وقد اختصت منظمة العمل العربية بالمهام الآتية:

١- المساعدة في حل مشاكل عمال الزراعة .

٢- الصناعات الصغيرة والريفية .

٣- التعاونيات .

٤- المعونة الفنية في ميدان العمل الزراعي في الدول العربية التي تطلبها .

٥- التأمينات الاجتماعية لحماية العمالة الزراعية وعائلاتهم .

٦- التدريب المهني وتنظيم دورات التدريب للعمالة الزراعية .

٧- دعم جهود مكافحة البطالة .

٨- دعم جهود التدريب وتنمية المشروعات الصغيرة .

٩- تعزيز برامج التعاون الفني .

١٠- دعم سياسات التنمية البشرية والتشغيل .

خامساً- دور منظمات الأمم المتحدة

في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة

تقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الأخرى ذات العلاقة بالتنمية الزراعية والريفية بتعزيز القدرات الانتاجية الزراعية والحيوانية وتحسين الظروف الحياتية لسكان الريف والتخفيف من وطأة الفقر والجوع وترسيخ الأمن الغذائي.

ولتحقيق ذلك تقوم منظمات الأمم المتحدة بالأدوار الآتية:

١-الدعم المؤسسي للوزارات والإدارات الرسمية بتعزيز القدرات لرسم سياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

٢-تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لإدارة واستثمار الموارد والمصادر الطبيعية على أساس التنمية المستدامة.

٣-مساعدة الحكومات في جهودها لتحقيق الأمن الغذائي وتقديم المساعدات الغذائية لسكان الريف في المناطق التي تعاني الجوع والفقر.

٤-تقديم المساعدات للمناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والقحط والجفاف.

٥-مساعدة الحكومات في معالجة تدهور المصادر والموارد الطبيعية: مياه – بادية – غابات – تربة .. إلخ.

٦-إعداد الدراسات والأبحاث للتنمية الزراعية والريفية المستدامة مثل :

- تحسين إدارة المياه عن طريق تبني التقنيات الحديثة وتنويع أنظمة الري.
- تطوير تقنيات زراعة المحاصيل والخضار لزيادة انتاجها وانتاجيتها.

- تطوير تربية الحيوان لتحسين الانتاج والانتاجية.

٧-تقديم الاستشارات الفنية لرسم الاستراتيجيات والسياسات لتوجيهها نحو التنمية المستدامة.

سادساً التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ في إطار الأمن الغذائي العربي

مقدمة :

وفقا لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية و مؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة وللعمل الزراعي العربي المشترك بصفة خاصة وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهارا للزراعة العربية دفعا لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة وتعزيزا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية وصولا إلى السوق العربية المشتركة خلال الأفق الزمني المحدد للاستراتيجية يقترح أن تعد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ في

إطار الأمن الغذائي العربي من خلال ما انتهت إليه العديد من التقارير والأبحاث والدراسات من مقترحات وتوصيات ويأتي في مقدمة تلك التقارير والدراسات الصادرة عن :

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية – الخرطوم.

٢- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – روما

٣- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة – دمشق

المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة :

تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك .

تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق :

- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه .
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية .
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي .
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه .
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه .
- تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة
- الحفاظ على الحقوق في المياه المتشاطئة .
- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية .

- التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة .
- التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

تنمية وحماية الأراضي الزراعية :

- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية ، المحافظة على البيئة الزراعية ، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية .
- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية .
- الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية .
- تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية الرعي الجائر .

استغلال الموارد الزراعية العربية وفق منظور تكاملي :

- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة .
- استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الغذائية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي .
- تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية .

التطوير والتحديث التقني للزراعة :

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الانتاج والتسويق والخدمات المساندة لها .
- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة .
- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات .
- تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والابداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية .
- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزرعية العربية مع التركيز على :
  - نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية .
  - تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية
  - تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية .
  - زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل .
  - الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال .
  - الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة .
  - التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية

أولويات التنمية القطاعية :

- وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية على المستويين القطري والعربي والتي من بينها :
  - برامج الزراعة المستدامة .
  - الكفاءة الاقتصادية .
  - فرص وامكانات تحسين مستويات الانتاج
  - البيئة الزراعية الملائمة للانتاج .
  - البعد الاجتماعية للتنمية .

بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية :

تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وخاصة في المجالات الرئيسية التالية :

- نقل التقانات .
- صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات .
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة .
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليميوذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة .
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي .
- الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات .
- المزارعين .

- المهنيين والحرفيين .
- الباحثين .
- واضعي السياسات ومتخذي القرارات .
- النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة .
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال .
- استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك .
- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية .

الاستثمار الزراعي المشترك :

- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية .
- إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .
- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك
- تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية .

تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية :

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية .
- تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .
- تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي .
- إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية بما فيها :

- نظم المعلومات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات والصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيدها .

التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية :

- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات .
- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية .

- استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي .
- إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية .
- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية والدول النائية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية .
- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية .
- إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه النتغيرات في المجالات الزراعية .
- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال .

الحد من الفقر في الريف العربي :

- استحداث برامج وطنية واقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف

- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية .
- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة والقزمية وبصفة خاصة في المجالات التالية :
  - التمويل
  - التسويق
  - التدريب وتنمية المهارات .
  - تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث
  - خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة
  - دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي .
  - الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية .
  - تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية .
  - دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة .

مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص :

- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية:
  - توفير مستلزمات الإنتاج .
  - تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق .
  - التخطيط والمتابعة والتقييم .
  - الإرشاد الزراعي .
- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية .
- تطوير وا أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة .
- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية .
- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية .

سابعاً- التنمية الزراعية والريفية المستدامة

في إطار الأمن الغذائي

في الجمهورية العربية السورية

الواقع والآفاق المستقبلية

تعريف الأمن الغذائي

تعتمد سورية التعريف الذي وضعته قمة الغذاء العالمية / روما – منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٦ على النحو الآتي:

ضمان قدرة كل الناس ومن جميع الأوقات والأماكن من الحصول على لاغذاء مادياً واقتصادياً واجتماعياً كماً ونوعاً وجودة / الكافي والمغذي والصحي على المستوى الفردي والأسري والوطني ليعيش الإنسان حياة نشطة وصحية.

ثانياً- العناصر الرئيسية المعتمدة للأمن الغذائي:

- التوفر / يجب أن تكون المواد الغذائية متوفرة وكافية لإطعام السكان سواء من الإنتاج المحلي أوالاستيراد.
- الوصول / يجب أن يتمتع الناس بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى الغذاء الكافي.
- الاستقرار / ضمان الوصول للغذاء وتوفره في جميع الأوقات.

- الاستخدام / يجب أن تكون الأغذية سليمة ومغذية ويجب أن تتوافر الأسس الأربعة على المستوى الفردي – الأسري – الوطني.

استراتيجية الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية

شكل الأمن الغذائي الهدف الرئيسي في الخطط الخمسية وتضمنت استراتيجيات الأمن الغذائي :

-رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية الهامة من خلال :

-دعم مستلزمات الإنتاج.

-دعم أسعار المحاصيل.

-تقديم الخدمات اللازمة للقطاع الزراعي.

-زيادة قدرة الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل من تأمين احتياجاتهم الغذائية.

-زيادة معدلات الاستقرار السعري في أسواق الغذاء.

-الارتقاء بمستويات جودة سلع الغذاء.

السياسات الحكومية لتحقيق الأمن الغذائي :

اتخذت الحكومة لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي السياسات الآتية:

-زيادة الإنتاج والإنتاجية والتركيز على الميزة النسبية والتنافسية.

-التركيز على محصول القمح كأهم محصول استراتيجي.

-التنمية الريفية وزيادة دخل المزارعين.

-التوسع في نظم الري الحديثة للتنمية المستدامة.

-ضمان سلامة الأغذية بما يتفق مع المعايير المحلية والدولية والوقاية من الأمراض العابرة للحدود.

-تطوير عمليات التسويق.

-تطوير البحوث والإرشاد الزراعي.

-استصلاح الأراضي.

-التوسع في الإقراض الزراعي والتوسع في النظام المصرفي من التمويل والتأمين والضمان

-تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخاصة المياه.

-تطوير السياسات الزراعية والخدمات الداعمة لها.

-تحسين الوصول للغذاء وجودته وسلامته.

-تعزيز الاستقرار الغذائي وإدارة المخاطر.

أهم المؤشرات المحققة تجاه التنمية الزراعية والأمن الغذائي

وصلت حصة الفرد من السعرات الحرارية إلى أكثر من /٣٢٠٠/ حريرة كمتوسط عام ويتراجع هذا المتوسط عند الفرز إلى شرائح المجتمع ، وحوالي ٣٣غ بروتين نسبة البروتين النباتي حوالي ٨٠% منها.

ينفق الفرد في سورية حوالي ٤٢% من إجمالي إنفاقه على المعيشة على غذائه في المدينة وحوالي ٥٢% في الريف السوري.

واقع الزراعة والأمن الغذائي:

تحقق سورية الاكتفاء الذتي في العديد من السلع الأساسية: القمح – الخضار – البقوليات – الفواكة ومعظم المنتجات الحيوانية.

في حين تستورد : الزيت – السكر – الرز – الذرة – الشعير – بعض الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية.

وقد ساهم الإنتاج الزراعي بتوفير الاحتياجات الغذائية لعدة أسباب:

- توفر المساحات الزراعية وخاصة المروية.
- استصلاح مساحات من الأراضي الجبلية
- إدخال أصناف نباتية وأنواع حيوانية عالية الان
- توفير مستلزمات الإنتاج بمواعيدها.
- الخبرة لدى المنتجين.

- الخدمات المقدمة من إرشادية وتحويلية.

أهم المؤشرات الزراعية

- مساحة سورية ١٨,٥ م٠ه
- الصالح للزراعة ٦,٢٢ م٠ه أي نسبة ٣٢,٥%
- غير قابل للزراعة ٣,٧ م٠ه
- البادية ٨,٢٣ م٠ه أي بنسبة ٤٤% من إجمالي المساحة.
- غابات ٠,٦ م٠ه نسبة ٣,١%
- الأراضي المزوعة ٤,٦ م٠ه أي ٧٦,٥% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة.
- البعلية ٣,٣ م٠ه أي نسبة ٧٠,٦%
- مروية ١٣٥٥ ألف . ه أي نسبة ٢٩,٤%

الموارد المائية السنوية ٧٦ مليار م٣

- أمطار ٤٦ مليار م٣ ٧٠%
- الأنهار ١٥ مليار م٣ ٢٠%
- ينابيع وجوفية ٧,٦ مليار م٣ ١٠%

الموارد البشرية:

- الإجمالي ٢٣ مليون نسمة
- المقيمون ٢١ مليون نسمة ، يسكن المناطق الريفية ٩,٤ مليون نسمة والباقي حضر.
- عدد المشتغلين في القطاع ازراعي الذين تجاوزت أعمارعم ١٥ سنة ٨١٤ ألف شخص من أصل ٤,٩ مليون نسمة بنسبة ١٧% فقط.

تطور أهم المحاصيل الزراعية بين ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

الإنتاج /ألف طن

المحصول	٢٠٠٨	٢٠١٢
القمح	٢١٣٩	٣٦٠٩
الشعير	٢٦١	٧٢٨
القطن	٦٩٨	٥٩٣
الشوندر	١١٠٥	١٠٦٢
التبغ	٢٦	
البطاطا	٧٢٠	٦٠٣
البندورة	٦٤٠	
الحمضيات	١٠٤٦	٩٥٧
الزيتون	٨٢٧	١٠٧٦
التفاح	٣٦١	٣١٢
العنب	٢٨١	٣٣٧
الكرز	٤٨	٨٠
الفستق الحلبي	٥٣	٦٥

العدد /مليون

الأبقار	١١١	١٠١
الأغنام	١٩٢	١٧,٧
الماعز	١٥٨	٢٠٣
الدواجن	٢٣٢	٢٦٠٢
البيض/مليون	٣٠٢٨	٣٤٣٧

المجموعة الإحصائية / وزارة الزراعة

ومن الجداول أعلاه تتضح تلك الطفرة الكبيرة في الإنتاج الزراعي والغذائي التي تحققت خلال المدة مابين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ ، والتي تلت فترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ . حيث يمكن القول بأن الإنتاج الغذائي انتقل من الندرة إلى الوفرة التي عملت على تحقيق الاكتفاء الذاتي وإيجاد فوائض للتصدير.

ولكن يتطلب الأمر بالضرورة إعداد برامج لتطوير عمليات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي للخطط التنموية القادمة. لتتناسب مع هذا التطور الكبير في معدلات الإنتاج الزراعي والغذائي.

توجهات تعزيز الأمن الغذائي في سورية

أ- الإجراءات والتدابير التي تتعلق بالاستهلاك:

١-توفير الأمن الغذائي والاحتياطي الاستراتيجي من المواد الأساسية والتدخل الإيجابي عند الأزمات لضبط العرض والطلب في السوق المحلي.

٢-تعزيز منظومة حماية المستهلك من خلال التشاركية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع الأهلي والإعلام.

٣-تطوير آليات الرقابة على الأسواق لضمان جودة وأسعار المنتجات المعروضة.

٤-تعزيز منظومة التجارة الداخلية وسلسلة التوريد وتداول ونقل المنتجات في الأسواق.

٥-تصنيف السلع وإعادة هيكلة العقوبات التموينية.

٦-دعم التعاون الاستهلاكي وانتشاره جغرافياً

ب- صندوق دعم الإنتاج الزراعي :

تأسست مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي بناء على المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٨وتحددت مهامها بالآتي:

١-دعم مستلزمات الإنتاج وتتضمن :

- البذار المحسن الذي يتم توزيعه من قبل الجهات العامة.
- الغراس بأنواعها مثمرة – حراجية – رعوية.
- الأعلاف المخصصة للثروة الحيوانية.
- الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي والمعالجة.
- المكافحات العامة ضد الأمراض التي تهدد الإنتاج الزراعي.

٢-دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية:

- المحاصيل الاستراتيجية / قمح – شعير – قطن – شوندر سكري.
- محاصيل ترى الوزارة ضرورة تشجيع إنتاجها.

كما تم تحديد مبالغ الدعم المقررة للمحاصيل الزراعية والدواجن.

تفاح	١٠٠٠٠ ل.س
حمضيات	٤٠٠٠ ال.س
زيتون	٥٠٠٠ل.س
بطاطا	٦٠٠٠ل.س
البندورة	٥٠٠٠ل.س
ذرة صفراء	١٠٠٠٠ ال.س
حمص	٥٠٠٠ل.س
العدس	٥٠٠٠ل.س
تربية الفروج	٧ل.س للطير الواحد

تربية دجاج بياض	٢٥ ل.س للطير الواحد

ج- تشجيع الاستثمار في الإنتاج الزراعي والغذائي:

هذا يتطلب إعادة النظر بالتشريعات والأنظمة والإجراءات الناظمة للاستثمار الزراعي لتشجع الرأسمال الوطني والخارجي على الاستثمار في هذا القطاع الهام والحيوي.

١- قطاع الزراعة

أ-تنقسم أهداف قطاع الزراعة إلى مجموعات خمس:

١. **تضم المجموعة الأولى:** تقليل أراضي السبات، وتطوير الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزماته وتعزيز قدرته التنافسية، وتخفيض تكاليف الإنتاج ، والوصول إلى تراكيب محصولية ملائمة بيئيا واجتماعيا للحصول على أكبر عائد، وتحسين أوضاع المنتجين الحديين وتطبيق نتائج البحث العلمي والتقانات الحديثة، وتحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

٢. **وتشمل المجموعة الثانية:** تحقيق استدامة الأراضي الزراعية، وترشيد استخدام المياه وزيادة كفاءتها، واستخدام الطاقة البديلة والمتجددة، والإدارة المتكاملة للغابات والمراعي واستثمارها وتنميتها، والحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي، وتحقيق تنمية مستدامة تعتمد على ميزان استعمال أراضي دقيق، وإشراك كافة شرائح المجتمع في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

٣. **وتضم المجموعة الثالثة:** بناء أسواق منظمة وآلية عمل متطورة، واعتماد الآليات والإجراءات الملائمة لمنح شهادات الجودة، وشهادات المنشأ الجغرافي وشهادات المنتج العضوي، بالإضافة إلى هدف إقامة صناعة زراعية متطورة.

٤. **تركز المجموعة الرابعة** على تمويل القطاع وهي تهدف إلى الوصول إلى سياسات تمويلية ملائمة لخدمة الاستثمار الزراعي، وزيادة قدرة المزارعين

على الاستثمار، والوصول إلى نظام تأمين على المنتجات الزراعية، الاستمرار بتسويق المحاصيل الإستراتيجية من قبل الدولة، وتصريف المنتجات الزراعية.

٥. **وتهدف المجموعة الخامسة** من الأهداف إلى تحسين الوضع المعيشي للمزارعين واستدامته، وتمكين المرأة الريفية، وتنويع مصادر الدخل في الريف السوري.

ب- السياســات:

تتبنى خطة قطاع الزراعة مجموعة من السياسات لتحقيق الأهداف المطروحة للخطة وفق مجموعات الأهداف السابقة:

- تأمين المياه اللازمة.
- التنمية الرأسية في الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وزيادته ورفع الكفاءة.
- التوسع بالمحاصيل ذات الميزة النسبية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الرئيسية.
- تأمين مستلزمات الإنتاج بالأسعار المناسبة.
- تأمين مستلزمات الطاقة البديلة ودعمها.
- تخفيض نسبة الفاقد في مختلف مراحل الزراعة والجني والتسويق.
- تأمين البنى التحتية والخدمات المساعدة.
- تحفيز المنتجين الحديين على استثمار أراضيهم ومشاريعهم الزراعية وتحسين أداء النظم المزرعية.
- دعم البحوث الخاصة المتعلقة بالتراكيب المحصولية المتوافقة مع المصادر المتاحة.
- توفير الإمكانات اللازمة وتشجيع استخدام التقانات الحديثة.
- إدخال محاصيل اقتصادية بديلة في الدورة الزراعية.
- تشجيع المزارعين على الإنتاج التكاملي.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من تدهورها.
- تحسين وتنظيم استثمار مياه الري والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة وتحسين أنماط استخدامها.

- تطوير إدارة الغابات واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات والحرائق ووضع برنامج متكامل لإدارتها.
- تحسين وتنمية المراعي الطبيعية في البادية السورية وتوفير مصادر الدخل للقاطنين فيها.
- حماية واستدامة الغطاء النباتي.
- الوصول إلى ميزان أراضي دقيق والإسراع بإنهاء عمليات التحديد والتحرير.
- توعية المجتمع المحلي بمفهوم النهج التشاركي وفوائده.
- تنظيم العلاقة بين المنتجين والمؤسسات التسويقية وتوفير مؤسسات تسويقية ومراكز تجميع للمنتجات الزراعية متطورة.
- تطبيق المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية.
- تشجيع زراعة الأصناف حسب المنشأ الجغرافي.
- تشجيع المنتجات العضوية.
- توفير المنتجات الزراعية التصنيعية.
- وضع سياسات تمويلية متطورة تناسب الاستثمار الزراعي في المجالات المختلفة.
- تسهيل الحصول على القروض وتوسيع دائرتها.
- اعتماد سياسة الدعم الزراعي، التأمين على المنتج الزراعي، التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية على القطاع.
- تطوير الخدمات لتصريف الإنتاج.
- تأمين البنى التحتية والخدمات الريفية للمناطق المستهدفة مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً.
- تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية.
- التنسيق بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى.
- زيادة المساحات القابلة للزراعة والمزروعة(المروية+البعلية) لتأمين حاجة السكان من المنتجات الزراعية.
- تسريع وتيرة التحول إلى الري الحديث.

- الإدارة المتكاملة للعمليات الزراعية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة وتطوير استخدام المدخلات في العملية الإنتاجية واعتماد الدورات الزراعية المناسبة.
- توفير الأصول والأصناف المحسنة وتنويعها للسلعة الواحدة بما يضمن تحسين المواصفات وإنتاج النوعية المطلوبة (استهلاك المحلي - تصنيع - تصدير).
- التركيز على المكافحة الحيوية لتحسين النوعية وضمان الإنتاج السليم والمنافس.
- التوسع في زراعة نباتات الزينة والنباتات العطرية.
- تخفيض تكاليف الإنتاج عبر تطوير أصناف عالية الإنتاج.
- استخدام التقانات الحديثة والطاقة البديلة والمتجددة ودعمها عن طريق القروض الميسرة.
- تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة(لحم-حليب-صوف-بيض.....)
- تطوير الطرق الحديثة في التقصي عن الأمراض الحيوانية والمشتركة.
- السماح لكافة القطاعات بتوفير مستلزمات الإنتاج مع تشديد دور الدولة في الرقابة.
- تطوير إنتاج الأدوية واللقاحات محلياً وتشجيع كافة القطاعات على تصنيعها وضمان الرقابة عليها لضمان جودتها وفعاليتها.
- رفع القدرة الإنتاجية للمسطحات المائية والداخلية لزيادة مساحتها في الإنتاج.
- تشجيع التربية المكثفة للأغنام وخاصة في منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة المحاذية للبادية.
- تشجيع إقامة مزارع للحيوانات المتأقلمة والمتأصلة (الماعز، الطيور، الأرانب) في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة.
- تحديث وتطوير نظم تربية دودة القز والنحل ونشر الطرق الحديثة ذات المردود الاقتصادي الأفضل.
- شق الطرق الزراعية وتوفير الخدمات المساعدة.
- تأمين الدعم لمستلزمات الإنتاج.

- تأمين تصريف كامل الإنتاج للمنتجين الحديين.
- ربط أولويات البحوث العلمية الزراعية بمعالجة القضايا المطروحة وبما يساعد على تحسين أداء العمليات الإنتاجية.
- القيام بتطبيق نتائج البحوث في حفظ الأصول الوراثية وفق الأساليب العلمية المتطورة ووضع تشريع ينظم العملية.
- القيام بتطبيق نتائج البحوث في السلالات والعروق المحسنة المحلية أو المدخلة وإكثارها وإدخال أنواع حيوانية عالية الإنتاجية.
- تطوير الإرشاد الزراعي لتمكينه من نقل نتائج البحوث الزراعية وحل المشكلات التي تعترض الإنتاج للمساهمة في تطويره وتنفيذ الخطط المقررة ودعم وتفعيل الوحدات الإرشادية.
- تطوير التأهيل والتدريب والتعليم الزراعي.
- تسهيل إجراءات إقامة مشاريع التكامل.
- إيلاء التكامل والتوازن بين الإنتاجين النباتي والحيواني أهمية أكبر والتوسع بزراعة الأعلاف واستخدام مخلفات المزرعة في تغذية الحيوانات.
- تحديد المناطق المعرَّضة تربتها للحت والتعرية والتدهور ودراستها وإيجاد المشاريع اللازمة لوقف تدهورها وإعادة تأهيلها للاستثمار.
- تحديد المناطق والمساحات التي تدهورت خواصها الخصوبية بنقص العناصر المغذية مما أضعف إمكانيتها الإنتاجية الزراعية، ووضع برامج لإعادة تأهيلها.
- زيادة المساحات الزراعية المروية والبعلية باستخدام الري الحديث والمطور ومشاريع الري واستصلاح الأراضي وحفر الآبار في المناطق المسموح لها بذلك ضمن الإمكانيات المتجددة للأحواض المائية.
- حماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته سواء أكان كيماوياً أومن الصرف الصحي أومن التملح وغيره.
- دراسة وتطوير طرق الاستمطار لوضعها في خدمة الإنتاج الزراعي بشكلها الأمثل.
- زيادة كفاءة الري في كافة المصادر المائية

- وضع برامج لتنفيذ حصاد المياه.
- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة.
- الاستمرار في أعمال التحريج للمواقع المناسبة وزراعة الأنواع الملائمة حسب الظروف البيئية.
- تحسين وتطوير أعمال الاستزراع الرعوي وإنتاج الغراس والبذور الرعوية وتامين مستلزماته
- ترشيد إدارة المراعي والأغنام والمياه.
- وضع تشريع متشدد لحماية البادية من التعديات
- توفير المستلزمات اللازمة لإنهاء عمليات التحديد والتحرير.
- مكافحة التصحر.
- تفعيل إدارة الجفاف للتخفيف من آثاره.
- اعتماد النهج التشاركي في الحفاظ على الحد من التلوث البيئي ووقف التعديات على الموارد الطبيعية وتأمين مستلزماتهم.
- معالجة مشكلة التفتت والتشتت للحيازات الزراعية.
- وضع الآليات لضمان عمل السوق بكفاءة.
- تأسيس نظام معلومات تسويقي لتقديم المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين عن متطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الزراعية والنوعيات والكميات المطلوبة وأوقات الحاجة.
- إيجاد دليل خاص بالتسويق الزراعي.
- رصد حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة والمفرق وكمياتها ونوعيتها حسب شهادة الجودة أوالمنشأ الجغرافي أو المنشأ العضوي لتحديد أسعارها وآليات تسويقها.
- تنفيذ المتطلبات بشأن السلامة الغذائية.
- تشجيع الزراعة العضوية للحفاظ على البيئة وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- الاهتمام بالتصنيع الزراعي باعتماد الميزة النسبية للمنتجات الزراعية

- تطوير الصناعات الريفية والتقليدية وتحسين نوعية إنتاجها وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة لإقامة منشآت التصنيع وتأمين وسائط النقل المبردة لنقل المنتجات.
- توفير المواد الأولية الجيدة للصناعة والتوسع في زراعة المحاصيل التصنيعية والتصديرية وإدخال المحاصيل الجديدة المطلوبة للتصنيع.
- زيادة نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل نظراً لدورها في بناء الأصول الإنتاجية.
- تخفيض وجدولة فوائد القروض المقدمة للفلاحين.
- تطوير نظام عمليات المصرف الزراعي وتسهيل آلية الحصول على القروض العينية والنقدية وتوزيعها
- تسهيل منح القروض الخاصة بالتحول إلى الري الحديث لترشيد استخدامات المياه.
- تشجيع وتحسين أساليب القروض المخصصة للثروة الحيوانية ومستلزمات تربيتها وتصنيع منتجاتها.
- تفعيل دور صندوق الدعم وزيادة الاهتمام به.
- إحداث صندوق خاص للحد من آثار الكوارث الطبيعية لتأمين الاستقرار للمنتجين
- إحداث صندوق خاص للتامين على المنتج الزراعي لتأمين الاستقرار للمنتجين
- تحديد قيمة التعويض لكل منتج على حده للمساهمة في تخفيف العبء عن المزارعين.
- تسعير وتسويق بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها لتحقيق الهدف من إدخالها بالدورة الزراعية.
- تسعير مستلزمات الإنتاج التي تؤمنها الدولة بكلفتها الحقيقية للسلعة والرقابة على السوق المحلية لمنع الاحتكار.
- إجراء عقود مسبقة مع المزارعين لضمان توريد المنتج.

- وضع برامج لإقامة مراكز لتجميع المنتجات الزراعية في المناطق ذات الإنتاج الزراعي الأعظمي وأسواق هال جديدة وفق الحاجة الفعلية.
- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل لدى الأسر الريفية وتوفير التمويل اللازم لها وذلك في إطار زيادة دخل الأسرة وتحسين مستواها المعيشي إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد.
- تشجيع الصناعات الزراعية المتوسطة والصغيرة وتطوير أساليب تسويقها بما ينعكس إيجابياً على دخل السكان الريفيين.
- تحسين أداء المرأة الريفية وتأهيلها لإدارة المشاريع الأسروية والصناعات الريفية وإدخال المفاهيم البيئية والتسويقية.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ج. البرامج المحددة للتنفيذ :

- برنامج الأمن الغذائي.
- التخطيط التأشيري لزراعة المساحات المستثمرة ورفع الإنتاجية.
- استخدام التقانات الحديثة – نتائج البحوث في العمليات الإنتاجية – أصناف عالية الإنتاجية – المكافحة الحيوية والمتكاملة – كباش محسنة.
- تشجيع زراعة المحاصيل ذات العائد الاقتصادي(بدائل أنواع أو أصناف قمح قاسي بدل طري) للحد من آثار الكوارث الطبيعية على الزراعة.
- تحقيق تكامل الإنتاج النباتي والحيواني.
- تنفيذ مشروع استخدامات الأراضي ومسح الموارد الطبيعية.
- تنفيذ مشروع التحول للري الحديث.
- الإدارة المستدامة للموارد الأرضية والمائية ومعالجة مشاكل الري الحديث.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.
- الحفاظ على الغطاء النباتي وتطويره والحد من تدهوره.
- اعتماد النهج التشاركي في استدامة الموارد الطبيعية.
- تنفيذ مشروع التنمية المتكاملة للثروة الحيوانية مع ايفاد.
- استمرار الدعم في القطاع الزراعي لتخفيف الأعباء المالية عن المزارعين.

- اعتماد التنمية الريفية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الدخل
- تعزيز مشاريع التمويل والإقراض الصغير.
- تعزيز دور المرأة الريفية في العملية الإنتاجية.
- تكامل سياسات التنمية مع القطاعات الأخرى.
- تنفيذ برنامج التنمية المتكاملة في الغاب الأغروبولس.
- تنفيذ البرامج المنبثقة عن وثيقة دعم الصناعات الزراعية.
- توفير مؤسسات تسويقية متطورة وتنظيم العلاقة التعاقدية مع المنتجين.
- تنظيم منح شهادات الجودة للمنتجات وخاصة العضوية.
- اعتماد مبدأ منح شهادات منشأ جغرافي للمنتجات.
- تطوير الطاقات التصنيعية للمنتجات الزراعية المحلية.
- استنباط أصناف جديدة مقاومة للأمراض وعالية الإنتاجية.
- التحسين الوراثي لسلالات الثروة الحيوانية.
- التحسين الوراثي لأصناف الخضار المحلية
- تطوير طرق الري وحصاد المياه.
- المكافحة الحيوية والمتكاملة وإنتاج الأعداء الحيوية.
- صيانة المصادر الوراثية النباتية.
- منح شهادات اختبارات الجودة لزيت الزيتون.

تبلغ استثمارات الخطة الخمسية الحادية عشر لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ٢٧٥.٥ مليار ل.س موزعة على الشكل الآتي:

- وزارة الزراعة إدارة مركزية ٥٤ مليار منها: ٧.٥ مليار للجديدة و٤٦ مليار للمباشر بها.
- الجهات التابعة لوزارة الزراعة ١٢.٥ مليار
- الصناديق ٢٠٩ مليار.

٢- قطاع الري

أ. تتمثل أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة في قطاع الري في:

- تقدير وحصر الموارد المائية.
- رفع درجة تنظيم الموارد المائية.
- وقف الاستجرار غير المنظم للمياه الجوفية وتأمين استدامتها.
- رفع كفاءة الاستخدامات المختلفة للمياه وزيادة عائدية الأراضي الزراعية.
- الاستثمار الأمثل لكافة الموارد المتاحة القابلة للاستثمار.
- الحفاظ على مستوى جودة الأراضي المستصلحة.
- توزيع أفضل للموارد المائية المتوفرة وتطوير معايير التخطيط والتشاركية المستخدمة لتقييم النظام الحالي.
- الوصول إلى محتوى المياه من الملوثات المختلفة ضمن الحدود الدنيا التي تسمح بها المواصفات القياسية.
- تطوير التشريعات القديمة وتسهيل عملية حماية المصادر المائية وإشراك كافة الجهات المعنية وتسهيل توزيع المياه.
- بناء قدرات الكادر الفني للوزارة.
- تحديث الهيكل التنظيمي للوزارة لمواكبة السياسات ومنع ازدواجية المهام بين جهات الوزارة.

ب. السياسات:

- تحديث الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية.
- الاستمرار في بناء السدود وتأهيلها.
- الحد من استنزاف المياه الجوفية بتنظيم الاستجرار والحفاظ على مناسيبها.
- رفع نسبة الاستفادة من الموارد المائية السطحية وزيادة المساحات المروية والمستصلحة على المصادر المائية السطحية كبديل لسد العجز من المياه الجوفية.
- استخدام الموارد المائية غير التقليدية المتاحة وحصر المياه غير المدرجة بتقدير الموارد المائية وإدراجها بالتخطيط المستقبلي.

- توسيع شبكات الصرف الزراعي في الأراضي التي تعاني من مشاكل الصرف والتملح.
- الاستفادة من الموارد المائية البديلة.
- تحديد أولويات استثمار المياه والاستصلاح وخاصة في المنطقة الشرقية والاستفادة من مياه نهر دجلة.
- تأسيس نظام مراقبة نوعية الموارد المائية.
- تحديث التشريعات لتتواءم مع السياسات الإصلاحية.
- زيادة نسبة الكوادر الفنية القادرة على استخدام النظم الحاسوبية في جمع وتحليل البيانات.
- تطوير هيكلية وزارة الري ومؤسساتها وإصدار التشريعات المناسبة.

ج. برامج ومشروعات الخطة ١١ في قطاع الري:

- انجاز تحديث دراسات الأحواض المائية.
- أهم السدود المتوقع استكمالها : وادي أبيض- برادون - بيت تيما - السخابة - أفاميا ١ و٢ - زيزون - خان طومان - وسيباشر بتنفيذ عدة سدود جديدة في المواقع المأمولة منها سدود بالاتفاق مع وزارة الاسكان وسد لمياه الصرف الزراعي (المويلح).
- إعادة تأهيل ٦ سدود ودراسة تأهيل ٧ سدود والمباشرة بتأهيلها.
- تبلغ مساحة شبكات الري الحكومية المخطط إعادة تأهيلها حوالي ٧٨٠٠٠ هكتار
- تبلغ مساحة شبكات الري الحكومية المخطط تنفيذها حوالي١٠٠٠٠٠ هكتار منها حوالي ٨٤٠٠٠ في المنطقة الشرقية.

تبلغ القيمة التقديرية للمشاريع الاستثمارية في الخطة الخمسية الحادية عشرة لوزارة الري مبلغ (٢٠٢) مليار ليرة سورية.